

أثر استقلالية المدقق الداخلي في مستوى التحفظ

المحاسبى فى التقارير المالية

(دراسة ميدانية فى سورية)

كلية الاقتصاد-جامعة دمشق

طالبة الماجستير: دلال الإلديبي

إشراف الأستاذ الدكتور: عصام نعمه قريط

ملخص

هدف البحث إلى اختبار أثر استقلالية المدقق الداخلي فى مستوى التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية، ولتحقيق أهدافه تم استخدام المنهج الوصفى، كما تم تصميم استبانة وتوزيعها على المدققين الداخليين فى شركات القطاع المالى الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية لعام 2021، حيث بلغ عدد الاستبانات الموزعة (56) استبانة وكان عدد الاستبانات المستردة والقابلة للتحليل (53) استبانة، ومن ثم تم استخدام الأسلوب التحليلى لتحليل الإجابات وإجراء الاختبارات الإحصائية الملائمة لأهداف البحث باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) "Statistical Package for Social Sciences".

وخلص البحث إلى أن أغلب الإجراءات المتبعة من قبل المدققين الداخليين لضمان استقلاليتهم يتم تنفيذها مما يدل على استقلالية المدققين الداخليين، كما خلصت إلى وجود أثر إيجابى لاستقلالية المدقق الداخلي فى التحفظ المحاسبى.

الكلمات المفتاحية: استقلالية المدقق الداخلي، التحفظ المحاسبى

The effect of internal auditor's independence on accounting conservatism level in financial reports (Field study in Syria)

Abstract

This study aimed to examine the impact of the internal auditor's independence on accounting conservatism level in financial reports, and to achieve its objectives, the descriptive approach was used, and a questionnaire was designed and distributed to the internal auditors in the financial sector companies under the supervision of "Syrian commission on financial markets and securities" for 2021, The number of questionnaires distributed was (56) and the number of retrieved and analyzable questionnaires was (53), Then, the analytical method was used to analyze the answers and conduct the appropriate statistical tests for the research objectives using the Statistical Package for Social Sciences (SPSS) program.

The study concluded that most of the procedures followed by internal auditors to ensure their independence are implemented, which indicates the independence of internal auditors. It also concluded that there is a positive impact internal auditor's independence on accounting conservatism.

Keywords: internal auditor's independence, accounting conservatism.

1. الإطار العام للبحث:

1.1 المقدمة:

يعد التحفظ المحاسبي من أقدم موضوعات المحاسبة المالية، وبالرغم من عدم وجود اتفاق بين المحاسبين على أن التحفظ المحاسبي هو أحد مبادئ المحاسبة المتعارف عليها، إلا أنه أصبح مطلباً أساسياً في الوقت الراهن من جانب الأطراف ذات العلاقة بعملية التقرير المالي خصوصاً في أعقاب حالات الانهيار التي شهدتها مطلع القرن الحادي والعشرين لعدد كبير من الشركات العملاقة وما نتج عنه من خسائر فادحة تحمّلها أصحاب المصالح في هذه الشركات.

ومع توالي هذه الأزمات واستمرارها فإن المسؤولية الملقاة على عاتق التدقيق الداخلي ازدادت لكونه عنصراً مهماً من عناصر الحوكمة التي وضعها قانون (Sarbens Oxly)، ولما له من دور كبير في تحسين حوكمة الشركات من خلال علاقته التعاونية مع أطراف الحوكمة الأخرى (الإدارة، لجنة التدقيق) ولمهامه القائمة على التأكد من صحة العمليات وخلوها من الأخطاء والتحرّفات وبالتالي تحقيق قيمة مضافة للمنظمة من خلال تحديد الأخطاء والتحرّفات واقتراح معالجة سليمة لحلها، والتي بدورها تؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية وتحسين فعالية الأداء. وتعد استقلالية الأفراد القائمين بعملية التدقيق الداخلي من أهم العوامل التي تساعد في جودة أداء التدقيق الداخلي. حيث أن دوره لم يعد مقتصرًا على خدمة الإدارة وحماية مصالحها. بل زادت مطالبة المجتمع باستقلاليته عن المدير العام، وضرورة اتخاذه الإجراءات الملائمة لحماية هذه الاستقلالية وضمان قدرته على أداء مهامه وإبداء رأيه بموضوعية وشفافية.

ويسبب الواقع الذي تعاني منه الشركات السورية و العوامل المتغيرة المرافقة فقد جاء هذا البحث في محاولة لإلقاء الضوء على الأثر الذي يلعبه استقلال المدقق الداخلي في مستوى التحفظ المحاسبي مما يساعد على توفير معلومات تتصف بالجودة والنوعية ونقي باحتياجات المستثمرين.

1.2 مشكلة البحث:

تعاني الشركات السورية في العقد الأخير من تغيرات هامة في قيم الأصول والالتزامات المتعلقة بها نظراً للوضع الراهن الذي تمر به سورية، وما يرافقه من تضخم وبطالة قد تدفع الشركات إلى تبني ممارسات محاسبية تظهرها بوضع أفضل مما هي عليه، وذلك من خلال الاعتراف المبكر بالإيرادات وتخفيض المصروفات المعترف بها أو تأجيل الاعتراف بهذه المصروفات للسنوات القادمة، ونتيجة لذلك جاء دور التدقيق الداخلي كآلية أساسية من آليات الحوكمة تضمن صحة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى ملائمتها، ولما كان استقلال المدقق الداخلي من أهم المعايير التي يعتمد عليها عند القيام بمهامه. كونه حجر الأساس الذي يبنى عليه الثقة بمدى ملاءمة وكمال الإجراءات المتبعة من قبل المدقق الداخلي للحصول على معلومات مالية تعرض واقع الشركة بشكل موضوعي.

وبناءً على ذلك يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال السؤال الرئيس الآتي:

- هل تؤثر استقلالية المدقق الداخلي في مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية؟

1.3 أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث العلمية من أهمية استقلالية المدقق الداخلي كمفهوم معاصر في بيئة التدقيق لضمان موضوعية أرائه، بالإضافة لأهمية مفهوم التحفظ المحاسبي لما له من دور في الحد من إدارة الأرباح، وتتجلى الأهمية العملية في هذا البحث كونه يقدم رؤية موضوعية لتحديد مدى حاجة الشركات المدرجة في السوق السورية لتعزيز مفهوم التحفظ المحاسبي وضروره وأهمية استقلالية المدقق الداخلي كآلية تضمن تطبيقه بالشكل الأمثل والصحيح.

1.4 أهداف البحث:

يهدف هذا البحث بشكل رئيس إلى تحديد أثر استقلالية المدقق الداخلي في مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية في شركات القطاع المالي النشطة الخاضعة

لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، وذلك لمعرفة العلاقة بين التحفظ المحاسبي واستقلالية المدقق الداخلي.

1.5 فرضية البحث:

في ضوء مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه، تمت صياغة الفرض الرئيس الآتي:

- لا يوجد أثر لاستقلالية المدقق الداخلي في مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية.

1.6 الدراسات السابقة:

1.6.1 دراسة (بلان، 2015) بعنوان " دور تبعية المدقق الداخلي التنظيمية في

تحقيق استقلاليته المهنية-دراسة مسحية في القطاع العام"

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من دور تبعية المدقق الداخلي التنظيمية في تحقيق استقلاليته المهنية في جهات القطاع العام الإدارية والاقتصادية في سورية، ولتحقيق هذا تم توزيع (65) استبانة على عينة عشوائية من العاملين فيها ضمن مواقع ومراكز متنوعة، واستناداً إلى المنهج الوصفي التحليلي و اختبار t-test، أوضحت نتائج الدراسة المسحية وجود تبعية المدقق الداخلي التنظيمية إلى إحدى الجهات المقترحة من قبل الدراسة وهي : مجلس الإدارة، الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، والجهاز المركزي للرقابة المالية، ولكن تبعية المدقق الداخلي التنظيمية إلى الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش حظيت باهتمام أكبر من نظيراتها، وتعد أفضل الحلول المقترحة لتعزيز استقلاليته المهنية، مع التركيز على عملية تعيين المدقق الداخلي التي تمثل التهديد الأكبر لاستقلاليته من وجهة نظر عينة الدراسة.

1.6.2 دراسة (التير، السريتي، 2017) بعنوان "العلاقة بين الكفاءة المهنية

واستقلالية المراجع الداخلي في البيئة الليبية"

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحديد الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي على استقلاليته، ولتحقيق هذا الهدف تم استقراء آراء عينة من المراجعين الداخليين في البيئة

المحلية تمثلت (46) مراجعاً داخلياً داخل مدينة مصراته، واستناداً إلى المنهج الوصفي التحليلي وباستخدام تحليل الانحدار الخطي، أوضحت نتائج الدراسة أن استقلالية المراجع الداخلي تعتمد على كفاءته المهنية، كما بينت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيري الخبرة العلمية وعدد الدورات التدريبية ومتغير استقلالية المراجع الداخلي مما يشجع إدارات الشركات على اختيار المراجعين ذوي الخبرة الكبيرة والمهتمين بالتعليم المستمر.

1.6.3 دراسة (yusof, Haron, Ismail, Chye, 2019) بعنوان " أثر استقلالية وحدة التدقيق الداخلي على قدرة التدقيق الداخلي في منظمات القطاع العام الماليزية"

" Independence of internal audit unit influence the internal audit capability of Malaysian public sector organizations"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس قدرة التدقيق الداخلي واستقلالية التدقيق الداخلي كأحد العوامل التي تؤثر عليه، ولتحقيق هذه الهدف وزع (70) استبانة على المدققين الداخليين في مؤسسات القطاع العام بماليزيا عن طريق إدارة التدقيق الوطني (NAD)، وأوضحت نتائج الدراسة أن القطاع العام الماليزي يجب أن يعزز وحدة التدقيق الداخلي، وخاصة في إدارة الأفراد لتطوير مستوى أعلى من القدرات، كما تبين أن استقلالية وحدة التدقيق الداخلي لها تأثير إيجابي وهام على المستوى العام لقدرة التدقيق الداخلي حيث يؤدي عدم وجود استقلالية إلى نقص جودة التدقيق الداخلي وبالتالي يؤثر على مستوى القدرة.

1.6.4 دراسة (الكعبي و الطائي، 2016) بعنوان "أثر استقلالية المدقق على ممارسات التحفظ المحاسبي -بحث تطبيقي في شركات القطاع المالي المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"

هدفت الدراسة إلى التحقق من استقلالية مدققي الحسابات العاملين في شركات ومكاتب التدقيق العراقية، وقياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وشركات التأمين المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، ولتحقيق هذا الهدف تم قياس استقلالية المدقق باستخدام استمارة استقصاء تم توزيعها على عينة من المدققين العاملين في مكاتب التدقيق العراقية، وقياس مستوى التحفظ المحاسبي للشركات عينة البحث باستخدام نموذج (Basu) خلال الفترة الممتدة من 2007-2013، وأوضحت نتائج الدراسة التطبيقية وجود مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي في السياسات المحاسبية في شركات القطاع المالي المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، ووجود مستوى مقبول لبعض عوامل استقلالية المدقق في مكاتب وشركات التدقيق، فضلاً عن وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين بعض عوامل استقلالية المدقق المتمثلة في (حجم مكتب التدقيق، الخدمات الاستشارية، أتعاب المدقق، دوران المدقق، حجم الوحدة الاقتصادية الخاضعة للتدقيق) والتحفظ المحاسبي.

1.6.5 دراسة (Sultana، 2015) بعنوان "خصائص لجنة التدقيق والتحفظ المحاسبي"

"Audit committee characteristics and accounting conservatism"

هدفت الدراسة إلى اكتشاف العلاقة بين بعض خصائص لجنة التدقيق (وجود خبرة مالية لدى مدير لجنة التدقيق، وجود خبرة وتجربة لدى مدير لجنة التدقيق، تواتر اجتماعات لجنة التدقيق، استقلال لجنة التدقيق) والتحفظ المحاسبي ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام تحليل الانحدار 2SLS على عينة مكونة (7668) شركة استرالية للفترة 2004-2012، وأوضحت نتائج الدراسة التطبيقية وجود علاقة إيجابية بين التحفظ المحاسبي ووجود خبرة مالية لدى مدير لجنة التدقيق، ووجود خبرة وتجربة لدى مدير لجنة التدقيق، وتواتر اجتماعات لجنة التدقيق، وعدم وجود علاقة ارتباط بين التحفظ المحاسبي واستقلال لجنة التدقيق.

1.6.6 دراسة (Yunos, Ahmad, Suliman, 2014) بعنوان "تأثير آليات الحوكمة الداخلية والتحفظ المحاسبي"

"The Influence of internal governance mechanisms and accounting conservatism"

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بشكل تجريبي بين سمات مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والتحفظ المحاسبي، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام تحليل panel وتحليل الانحدار لعينة مكونة من (300) شركة ماليزية مدرجة للفترة 2001-2007، وأوضحت نتائج الدراسة أن المجالس التي تجتمع مع لجنة التدقيق بما لا يقل عن أربع اجتماعات سنوية والتي لديها نسبة أعلى من المدراء المستقلين والمتمتعين بخبرة مالية تكون أسرع للاعتراف بالأخبار السيئة للأرباح بالنسبة للأخبار الجيدة، بالإضافة إلى أن استقلالية المدراء والخبرة المالية للجنة التدقيق لا تؤثر على التحفظ. وإلى جانب ذلك، فلم يتم العثور على أي أهمية لحجم مجلس الإدارة و الرئيس التنفيذي.

وبعد استعراض الدراسات السابقة نجد:

- 1- أن جميع الدراسات التي تناولت استقلالية المدقق الداخلي أكدت على أهمية استقلاليته ودوره الفعال ضمن بيئة الأعمال.
- 2- في حين أكدت الدراسات المتعلقة بالتحفظ المحاسبي بشكل عام على أهمية أثر آليات الحوكمة المختلفة (الداخلية والخارجية) على مستوى التحفظ المحاسبي، ولكن وجد اختلاف لأثر بعض خصائص آليات الحوكمة على التحفظ المحاسبي، حيث توصلت دراسة (Yunos, Ahmad, Suliman) إلى عدم وجود أثر للخبرة المالية للجنة التدقيق على التحفظ المحاسبي، وهي بذلك خالفت دراسة (sultana) التي أكدت على علاقة إيجابية بين

التحفظ المحاسبي والخبرة المالية للجنة التدقيق، في حين اتفقت الدراسات
على أهمية تواتر الاجتماعات السنوية على التحفظ المحاسبي.

مايُميز هذا البحث عن الدراسات السابقة:

توخياً للموضوعية لا يعتبر هذا البحث فريداً عما سبقه من حيث جوانب الموضوع
المطروح، كاستقلالية المدقق الداخلي والتحفظ المحاسبي، ولكنه يتميز عن الدراسات
السابقة من عدة نواحي يمكن تلخيصها بالآتي:

- 1- تناول البحث أثر استقلالية المدقق الداخلي كركن من أركان الحوكمة الداخلية في
التحفظ المحاسبي، والذي لم يسبق أن تم تناول أثره في التحفظ المحاسبي.
- 2- مكان البحث، حيث يبين أثر استقلالية المدقق الداخلي في مستوى التحفظ
المحاسبي بالتطبيق على البيئة السورية.

2 الإطار النظري للبحث:

2.1 استقلالية المدقق الداخلي:

2.1.1 مفهوم استقلالية المدقق الداخلي:

تعد استقلالية نشاط التدقيق حجر الزاوية في مفهوم التدقيق الداخلي وشرطاً
حاسماً لضمان فعالية عملية التدقيق حيث يجب أن يكون نشاط التدقيق مستقلاً عن
الأنشطة التي تخضع للتدقيق، وأن ترتبط وحدة التدقيق الداخلي بأعلى مستوى إداري
للتنظيم (دحدوح ودرويش، 2014، 377).

وقد عرف معهد المدققين الداخليين الاستقلالية بأنها: "التحرر من الظروف التي تهدد
قدرة نشاط التدقيق الداخلي على تنفيذ مسؤولياته بموضوعية" (alkra & billah, 2016, 6)
وميز مجلس معايير الأخلاق الدولي للمحاسبين بين نوعين من الاستقلالية:

- استقلالية العقل - الحالة الذهنية التي تسمح للمدقق بإبداء الرأي دون أن يتأثر بالتأثيرات التي تُعرض الحكم المهني للخطر، مما يسمح للفرد بالتصرف بنزاهة، وممارسة الموضوعية والشك المهني.
- الاستقلالية في المظهر - إي تجنب الوقائع والظروف التي تكون مهمة جداً لطرف ثالث معقول ومستنير، ولديه معرفة بجميع المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك أي ضمانات مطبقة، من شأنها أن تستنتج بشكل معقول أن الشركة أو أحد أعضاء فريق الضمان، تم المساس بالنزاهة أو الموضوعية أو الشك المهني (IFAC, 2010, 21).

2.1.2 الاستقلالية في معايير التدقيق الداخلي:

نص المعيار (1100) من المعايير الدولية المهنية للتدقيق الداخلي على وجوب كون نشاط التدقيق الداخلي مستقلاً، وأن يكون المدققون الداخليون موضوعيين أثناء أداء أعمالهم، وأن لكي يتسنى تحقيق درجة الاستقلالية اللازمة بأداء مسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي بفعالية، لا بد من أن يكون للرئيس التنفيذي للتدقيق إمكانية الوصول المباشر ودون أي قيود إلى الإدارة العليا (بلان، 2015، 455).

في حين نص معيار الاستقلالية التنظيمية (1110) بأنه يجب أن يكون لإدارة التدقيق الداخلي مكاناً يسمح لها بالقيام بأعمال التدقيق، من خلال تبعية إدارة التدقيق الداخلي إلى أعلى مستوى إدارة بالوحدة الاقتصادية، مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق إن وجدت، وذلك لكي يتمكن من القيام بأعماله بكل موضوعية واستقلالية ولا يجوز أن يتبع إلى مستوى إداري أقل مثل المدير المالي حتى لا يقيدده عند القيام بعمله (الثير والسريتي، 2017، 73).

ولضمان استقلالية إدارة التدقيق الداخلي يجب أن يكون عزل وتعيين الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي والعاملين بإدارة التدقيق الداخلي يتم بمعرفة أعلى سلطة إدارية بالمنظمة،

كما لا بد من توفر صلاحيات غير مقيدة للوصول إلى كافة المعلومات والسجلات والملفات والموظفين بالمنظمة (محمد، 2019، 343).

وقد نص معيار (1130) على ضرورة الإفصاح عن المعوقات التي تواجه إدارة التدقيق الداخلي وتهدد من استقلاليتها وموضوعيتها. (3, 2019, CIIA).

2.2 التحفظ المحاسبي لعناصر التقارير المالية:

2.2.1 مفهوم التحفظ المحاسبي:

يعتبر التحفظ المحاسبي من المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها الإطار الفكري للمدخل الإيجابي للنظرية المحاسبية، وذلك بفعل تركيزه على كيفية الاختبار من بين البدائل، والطرق المحاسبية التي تتعلّق بزيادة دقة التقرير المالي وشفافيته داخل نطاق المحاسبة المالية، لذلك يُعدّ معيار يتيح للإدارة حرية المفاضلة بين الطرق المحاسبية التي تقود إلى تقليل الأرباح المتراكمة المفصح عنها في التقارير المالية عن طريق تأخير الاعتراف بالإيرادات وتعجيل الاعتراف بالمصاريف، أي تقييم الأصول بأدنى القيم، وتقييم الالتزامات بأعلى القيم (الفضل، 2019، 32).

وقد فسّر (Basu) التحفظ المحاسبي بأنه: "ميل المحاسب للحصول على درجة عالية من التحقق للاعتراف بالأخبار الجيدة (الأرباح) أكثر من تلك التي يطلبها للاعتراف بالأخبار السيئة" (D augusta, 2018, 1).

بينما يرى (Givoly & Hayn) أن التعريف الأكثر وصفية للتحفظ المحاسبي هو: "أنه معيار للاختبار بين المبادئ المحاسبية في حالات عدم اليقين، بحيث ينتج عن ذلك تقييم الأصول والدخل بأقل القيم، فضلاً عن كون أن له تأثيراً ضئيلاً على حقوق الملكية" (Javadian Kootanaee et al, 2013, 302).

وبناءً على العرض الآنف، ترى الباحثة عدم وجود تعريف محدد وشامل للتحفظ المحاسبي، على الرغم من أهمية الدور الذي يلعبه في واقع الممارسة المحاسبية. إلا أنها تتفق في مضمونها على ضرورة أخذ درجة من الحذر عن الاعتراف بالعمليات المالية التي تخضع لحالة من الشك أو عدم اليقين.

2.2.2 أنواع التحفظ المحاسبي:

وقد حددت الدراسات البحثية مؤخراً سمتين أساسيتين للتحفظ المحاسبي، التحفظ الشرطي والتحفظ غير الشرطي، وفق الآتي:

- **التحفظ المشروط:** هو التحفظ الذي يركز على ممارسات الإبلاغ المالي، التي يكون فيها توقيت الاعتراف بالأخبار السيئة أكثر من توقيت الاعتراف بالأخبار الجيدة (Ball et al, 2013, 756)، على سبيل المثال: قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل في المحاسبة عن المخزون، والمحاسبة عن انخفاض قيمة الأصول الملموسة وغير الملموسة (hamad et al, 2016, 472).
- **التحفظ غير المشروط:** ويقصد به انخفاض صافي الأصول عن القيمة السوقية، حيث يميل المحاسبون إلى طلب درجة أعلى من التحقق في إنشاء الأصول مقارنة بالالتزامات (Jarva, 2010, 20). على سبيل المثال: استخدام طريقة الوارد أولاً - صادر أولاً (FIFO) في حالة انخفاض الأسعار، الاعتراف الفوري بأي خسائر متوقعة نتيجة للدعاوي القضائية المرفوعة ضد الشركة (شقور، 2016، 118) 2.2.3 دوافع وتفسيرات التحفظ المحاسبي:

قامت عدد من الدراسات بوضع عدة تفسيرات للتحفظ المحاسبي، وذلك لشرح

مبدأ التحفظ منها:

1. **التفسير التعاقدى (contracting explanation):** ويعتبر التفسير التعاقدى من أقدم تفسيرات التحفظ المحاسبى، فهناك العديد من الأطراف التي تهتم بعمل الشركة، والتي تسعى إلى تحقيق مصالحها من بينها المساهمين والمقرضين والذين يسعون إلى ضمان مصالحهم من خلال التحفظ المحاسبى، حيث يضمن التحفظ المحاسبى للمساهمين استمرارية الأرباح في المستقبل وجودتها، ويوفر للدائنين ضماناً أكبر على سداد الإلتزامات، كما يحد من استغلال الإدارة لتحقيق مصالح شخصية على حساب المساهمين والدائنين (حمدان، 2012، 24).
2. **تفسير المقاضاة (litigation explanation):** يبرز التقاضي وتكاليفه على المدقق والإدارة بحد سواء كسبب من أسباب اختلاف درجات تبني الإدارة للتحفظ المحاسبى، وبسبب تفاوت الوحدات في ممارستها لمستويات التحفظ المحاسبى وتأثيراته في مخرجات التقارير المالية، فإن احتمالية توقع المقاضاة ومخاطر التقاضي تزيد في حالة المبالغة في تقييم الموجودات، حيث أن الأرباح المبالغ فيها تؤدي إلى ارتفاع تكاليف التقاضي بالنسبة للأرباح الظاهرة بأقل من قيمتها (chung & wyan, 2008, 138).
3. **التفسير الضريبي (income tax explanation):** إن ضريبة الدخل علاقة وصل نظام التقارير المالية للنظام الضريبي، لذلك يرتبط بحساب أرباح الشركة المبلغ عنها، هذا الرابط بين النظام الضريبي ونظام التقارير المالية يوفر حوافز للمدراء لتوظيف أساليب التحفظ المحاسبى في التقارير المالية للإبلاغ عن دخل منخفض، وبالتالي انخفاض معدل الضريبة، ومن خلال تطبيق مبدأ التحفظ المحاسبى يمكن للمدير اختيار التخطيط الضريبي المناسب للحد من التكاليف الضريبية، على سبيل المثال: يمكن للشركات تطبيق طريقة (LIFO) على تقييم المخزون (Meng, 2012, 31).

4. التفسير التنظيمي (Regulation explanation): يمكن للسياسات والهيئات التنظيمية أن تجعل الحوافز متحفظة محاسبياً، حيث يفضل المشرعين وواضعي المعايير التقارير المتحفظة لأنها تخفض من التكاليف السياسية التي يتعين عليهم تحملها (alkurdi et al, 2017, 610). ويعتبر نوع وقوة وجودة النظم القانونية والقضائية للدول من الأمور التي تلعب دوراً هاماً في شكل القوائم المالية المفصح عنها (قزال وآخرون، 2019، 520).

2.3 استقلالية المدقق الداخلي والتحفظ المحاسبي:

تعتبر حوكمة الشركات عاملاً يؤثر على درجة التحفظ المحاسبي، حيث وجود نظام حوكمة سليم وملتزم يعني مزيداً من التدخل والإشراف من جانب المساهمين والجمعيات العامة في مجلس الإدارة والهيئات التنفيذية للحد من الفساد المالي والانحراف الإداري، فكلما زادت مبادئ حوكمة الشركات كلما زاد الطلب على تطبيق مستوى عالٍ من التحفظ المحاسبي (Abdul-Malik, 2017, 18)

ولكون إدارة التدقيق الداخلي آلية من آليات الحوكمة الداخلية فهي تلعب دوراً مهماً في عملية الحوكمة من خلال التقليل من تكاليف الوكالة، وقد أكدت دراسة (Vadasi et al, 2019) (Gift, 2018) على الدور الفعال الذي يلعبه التدقيق الداخلي ضمن بيئة الحوكمة كوسيلة للرقابة، ولكي يؤدي التدقيق الداخلي وظيفته بشكل يضمن دقة ونزاهة التقارير المالية لا بد من توفر المقومات التي تضمن استقلاليته وموضوعيته، حيث أكدت دراسة (Tripathi, 2019) على أهمية استقلال التدقيق الداخلي ليتمكن من أداء المهام الموكلة له بفعالية وإبداء رأيه بشكل موضوعي. فمن غير توفر الشروط والعوامل التي تدعم استقلالية المدقق الداخلي لم يتمكن من أداء مهامه الموكلة بالشكل الأمثل، وعليه فإن وجود إدارة تدقيق داخلي مستقلة وذو ثقافة رقابية داخلية جيدة تساعد في فهم فوائد التحفظ المحاسبي وضمان تطبيقه بالشكل الأمثل وذلك بالتركيز على الحد من صراعات

الوكالة في التعاقد مع المساهمين المساهمين أو أصحاب الديون أو كليهما، والحد من مخاطر التقاضي التي يمكن أن تواجه المدراء والمدققين.

3 الإطار العملي للبحث:

3.1 منهجية البحث:

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي بالرجوع إلى الكتب والدوريات والمجالات والمقالات، العربية والأجنبية، بالإضافة إلى تصميم وتوزيع استبيان على المدققين الداخليين، وتحليل الاستبيانات المجمعّة بواسطة برنامج (SPSS).

3.2 حدود البحث:

تناول البحث أثر استقلالية المدقق الداخلي في مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، وقد كانت الحدود الزمانية عام 2021، أما الحدود المكانية فهي شركات القطاع المالي الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية.

3.3 متغيرات البحث:

تتجلى متغيرات هذا البحث من خلال مايلي:

- المتغير المستقل: استقلالية المدقق الداخلي.
- المتغير التابع: التحفظ المحاسبي.

3.4 مجتمع البحث وعينته:

يتكون مجتمع البحث من المدققين الداخليين في الشركات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، بينما تتكون عينة البحث من المدققين الداخليين في شركات القطاع المالي الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية ولتحقيق أهداف البحث تم توزيع أداة جمع بيانات البحث (استبانة) على أفراد العينة البالغين 56 مدققاً داخلياً، وكان عدد الاستبانة المستردة والقابلة للتحليل (53).

3.5 أداة جمع بيانات البحث:

تمثلت أداة جمع بيانات البحث في استبانة تم تصميمها في ضوء أهداف البحث بهدف الإجابة على الأسئلة البحث وقد تم تقسيمه إلى محورين، تناول المحور الأول أسئلة عن المتغير المستقل،

والمحور الثاني تناول أسئلة عن المتغير التابع، ويبين الجدول رقم (1) توزيع عبارات أداة الدراسة على المحاور المكونة لها.

جدول (1) عدد العبارات لكل محور من محاور أداة الدراسة

عدد العبارات	محاور الدراسة
8	استقلالية المدقق الداخلي
9	التحفظ المحاسبي

وتم تحديد قيم الإجابات باستخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس تقييم استجابات أفراد العينة للعبارات، حيث أنه مقابل كل عبارة خمس إجابات تحدد درجة تنفيذ أفراد العينة لها، كما اعتمدت الباحثة على قيمة الوسط الحسابي وقيمة الوزن النسبي لتحديد مستوى التنفيذ لكل عبارة وكل محور ضمن أداة البحث.

3.6 قياس ثبات وصدق أداة البحث (الاستبانة):

يهدف التعرف على ثبات الاستبانة، ودرجة الاعتماد على المحتويات الخاصة بها، قامت الباحثة باستخدام أسلوب معامل ألفا كرونباخ وتعتبر القيمة المقبولة له (0.60) فأكثر وكلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح كلما ارتفعت درجة ثبات الأداة وصلاحياتها للاستخدام، ويبين الجدول رقم (2) نتائج اختبار ألفا كرونباخ لعبارات الاستبانة.

البُعد – العامل	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
استقلالية المدقق الداخلي	8	0.636
التحفظ المحاسبي	9	0.888

كما يظهر من الجدول السابق فإن قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع محاور الاستبانة كانت أكثر من (0.60) حيث بلغت للمحور الأول (0.636) وللمحور الثاني (0.888)، وبالتالي يمكن القول بأن الاستبانة تتمتع بالثبات والمصدقية ويمكن الاعتماد عليها في تحليل النتائج والإجابة على أسئلة البحث واختبار فرضيته.

3.7 خصائص عينة البحث:

تمت دراسة توزع أفراد العينة حسب البيانات التعريفية الواردة في الاستبانة وذلك من حيث (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المستوى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة في مجال العمل، هل عملت في مجال التدقيق).

أ- **الجنس:** يبين الجدول توزع عينة البحث حسب الجنس إلى 62.3% ذكور، و 37.7% إناث.

جدول (3) التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	العدد	%
ذكر	33	62.3
أنثى	20	37.7
Total	53	100

ب- **العمر:** يبين الجدول توزع عينة الدراسة حسب العمر إلى 37.7% للفئة أقل من 30 سنة، و 56.6% للفئة من 30 وأقل من 40 سنة، أما فئة 40 وأقل من 50 سنة فكانت بنسبة 5.7%.

جدول (4) التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب العمر

العمر	العدد	%
أقل من 30 سنة	20	37.7
30 إلى أقل من 40 سنة	30	56.6
40 إلى أقل من 50 سنة	3	5.7
Total	53	100

ت- **المؤهل العلمي:** يبين الجدول توزع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي إلى 28.3% بكالوريوس، و 7.5% دبلوم، و 47.2% ماجستير، والدكتوراه بنسبة 17%.

جدول (5) التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	%
بكالوريوس	15	28.3
دبلوم	4	7.5
ماجستير	25	47.2
دكتوراه	9	17.0
Total	53	100

ث- **التخصص العلمي:** يبين الجدول توزع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي إلى 56.6% اختصاص محاسبة، و15.1% لاختصاص العلوم المالية والمصرفية والنسبة ذاتها لإدارة الأعمال، أما الاقتصاد فكان بنسبة 1.9%، واختصاصات أخرى بنسبة 11.3%.

جدول (6) التوزع النسبي لعينة الدراسة حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	العدد	%
محاسبة	30	56.6
علوم مالية ومصرفية	8	15.1
إدارة أعمال	8	15.1
اقتصاد	1	1.9
تخصص آخر	6	11.3
Total	53	100

ج- **المسمى الوظيفي:** يبين الجدول توزع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي إلى 32.1% مدير دائرة، و النسبة ذاتها لرئيس القسم، أما رئيس الشعبة فكانت نسبته 9.4%، وموظف بنسبة 26.4%.

جدول (7) التوزع النسبي لعينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	%
مدير دائرة	17	32.1
رئيس قسم	17	32.1
رئيس شعبة	5	9.4
موظف	14	26.4
Total	53	100

ح- عدد سنوات الخبرة في مجال العمل: يبين الجدول توزع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة إلى 24.5% للسنوات أقل من 5 سنوات، و 49.1% لـ من 5 وأقل من 10 سنوات، 17% لـ من 10 وأقل من 15 سنة، و 9.4% لـ من 15 وأقل من 20 سنة.

جدول (8) التوزع النسبي لعينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة في مجال العمل

عدد سنوات الخبرة في مجال العمل	العدد	%
أقل من 5 سنوات	13	24.5
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	26	49.1
من 10 إلى أقل من 15 سنة	9	17.0
من 15 إلى أقل من 20 سنة	5	9.4
Total	53	100

خ- العمل في مجال التدقيق: يبين الجدول توزع عينة الدراسة حسب العمل في مجال التدقيق حيث بلغت نسبة العاملين في هذا المجال 84.9%، أما نسبة 15.1% فلا يعملون في مجال التدقيق.

جدول (9) التوزع النسبي لعينة الدراسة حسب العمل في مجال التدقيق

العمل في مجال التدقيق	العدد	%
نعم	45	84.9
لا	8	15.1
Total	53	100

وترى الباحثة من تحليل خصائص أفراد العينة أن السمات الغالبة عليهم هي أنهم ذكور و أن أعمارهم تتراوح بين (30-40) سنة ومن هم أقل من 30 سنة، وأنهم ذات تأهيل علمي ومهني جيد حيث أن معظمهم يحملون إجازات جامعية في المحاسبة بالإضافة إلى وجود نسبة جيدة من حملة شهادة الماجستير، وتتنوع فترة خبرتهم في مجال التدقيق ما بين 5 سنوات إلى أكثر من 20 سنة، كما أنهم يتمتعون بخبرة جيدة في مجال التدقيق حيث أن غالبيتهم قد عمل به مسبقاً وبذلك يمكن للباحثة الاعتماد على الإجابات للوصول إلى أهداف البحث كون أفراد العينة يعتبرون نخبة من المدققين الداخليين في سورية.

3.8 تحليل نتائج البحث ومناقشتها:

3.8.1 مستوى تنفيذ الإجراءات المتعلقة باستقلالية المدقق الداخلي:

تم تحليل الإجابات في الاستبانة لمعرفة مدى تنفيذ الإجراءات المتعلقة باستقلالية المدقق الداخلي، حيث تم قياس الاستقلالية من خلال (8) عبارات، وقد تم تقييم مستوى تنفيذ الإجراءات من خلال استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ودلالة التقييم باستخدام one sample t test، ويلخص الجدول رقم (10) تقييم تنفيذ أفراد عينة البحث لمضمون كل عبارة.

جدول (10) الدالات الإحصائية لتقييم عبارات استقلالية المدقق الداخلي

الدالة المعنوية	الوزن النسبي	T	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبرة
0.000	90	20.29	0.54	4.51	ترتبط إدارة التدقيق الداخلي تنظيمياً بمجلس الإدارة
0.000	78	9.25	0.70	3.89	يتم رفع تقارير التدقيق الداخلي بشكل مباشر إلى إدارة الشركة
0.000	73	5.31	0.88	3.64	يقوم المدقق الداخلي بتقييم المهام الإضافية التي يكلفون بها قبل أدائها
0.000	72	5.53	0.77	3.58	يبيدي المدقق الداخلي رأيه بموضوعية في الشركة
0.771	59	-0.29	0.94	2.96	توفر الإدارة جميع الإمكانيات اللازمة للمدققين الداخليين
0.000	75	7.02	0.76	3.74	يقوم المدقق الداخلي بالإفصاح عن المعوقات التي تواجهه إلى الأطراف المناسبة
0.000	79	8.67	0.81	3.96	يرفض المدقق الداخلي تقييم العمليات التي سبق أن قام بتنفيذها أو كان مشرف عليها
0.000	86	12.56	0.74	4.28	يقوم المدقق الداخلي بالإفصاح لمجلس الإدارة عن أي تدخل في تحديد نطاق وإجراءات عملية التدقيق وطرق إيصاله نتائجها
0.000	76	14.50	0.41	3.82	استقلالية المدقق الداخلي

يظهر من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لتقييم (استقلالية المدقق الداخلي) يبلغ 3.82 وبانحراف معياري 0.41 وقيمة الوزن النسبي لتنفيذ أفراد العينة للإجراءات المتعلقة بالاستقلالية تبلغ 76% وهو يقابل مستوى تقييم استقلالية المدقق الداخلي بدرجة عالية، وبما أن مستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من 0.05 فالتقييم دال إحصائياً (يوجد درجة ثقة 95% في إجابات أفراد عينة الدراسة)، وتستنتج الباحثة من التحليل السابق لإجابات أفراد العينة أنهم قد أجمعوا على تنفيذ الإجراءات المتعلقة باستقلالية المدقق الداخلي على الرغم من اختلاف درجة التنفيذ لتلك الإجراءات، حيث كان مستوى تقييم استقلالية المدقق الداخلي (عالي جداً) ودال إحصائياً في العبارتين ترتبط إدارة التدقيق الداخلي تنظيمياً بمجلس الإدارة وعبرة يقوم المدقق الداخلي بالإفصاح لمجلس

الإدارة عن أي تدخل في تحديد نطاق وإجراءات عملية التدقيق وطرق إيصاله نتائجها، بينما كان مستوى التقييم (عالي) دال إحصائياً في العبارتين يرفض المدقق الداخلي تقييم العمليات التي سبق أن قام بتنفيذها أو كان مشرف عليها وعبرة بيدي المدقق الداخلي رأيه بموضوعية في الشركة، في حين أن قيام الإدارة بتوفير جميع الإمكانيات اللازمة للمدققين الداخليين قد نالت مستوى تقييم (وسط) دال إحصائياً.

3.8.2 مستوى التحفظ المحاسبي:

تم تحليل الإجابات في الاستبانة لمعرفة مستوى التحفظ في التقارير المالية، حيث تم قياس التحفظ المحاسبي من خلال (9) عبارات تبرز عناصر التحفظ المحاسبي، وقد تم تقييم مستوى تحفظ التقارير من خلال استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ودلالة التقييم باستخدام one sample t test، ويلخص الجدول رقم (11) تقييم تنفيذ أفراد عينة البحث لمضمون كل عبارة.

جدول (11) الدالات الإحصائية لتقييم عبارات التحفظ المحاسبي

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	الوزن النسبي	الدلالة المعنوية
تتمتع المعلومات المالية بموثوقية عالية	3.89	0.58	11.19	78	0.000
تقيم الأصول المختلفة باستخدام السياسات المحاسبية التي تعطي القيم الأقل لهذه الأصول	3.89	0.67	9.64	78	0.000
السياسة المحاسبية المتبعة صارمة تجاه الاعتراف بالإيراد	3.94	0.69	9.94	79	0.000
يتم التحوط تجاه حالات عدم التأكد للمخاطر الملازمة لبيئة العمل	3.91	0.69	9.60	78	0.000
السياسة المحاسبية المتبعة تحد من محاولات المدراء لتعظيم الأرباح بشكل يتوافق مع مصالحهم	3.92	0.70	9.57	78	0.000
السياسة المحاسبية المتبعة تخفض من احتمالية نشوء دعاوي قضائية مستقبلاً	4.23	0.64	13.96	85	0.000
التخطيط الضريبي المتبع يحد من التكاليف الضريبية	3.91	0.71	9.23	78	0.000

0.000	80	10.72	0.68	4.00	تتمتع المخرجات المحاسبية بالموضوعية
0.000	80	15.15	0.48	4.00	تحد السياسة المحاسبية المتبعة من حالة عدم تماثل المعلومات
0.000	79	14.80	0.47	3.96	التحفظ المحاسبي

يظهر من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لتقييم (التحفظ المحاسبي) يبلغ 3.96 وبانحراف معياري 0.47 وقيمة الوزن النسبي لالتزام أفراد العينة بعناصر التحفظ المحاسبي تبلغ 79 % وهو يقابل مستوى تقييم للتحفظ المحاسبي بدرجة عالية، وبما أن مستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من 0.05 فالتقييم دال إحصائياً (يوجد درجة ثقة 95% في إجابات أفراد عينة الدراسة).

3.8.3 اختبار الفرضية:

لايوجد أثر لاستقلالية المدقق الداخلي في مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية.

تم إجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط لدراسة أثر المتغير المستقل "استقلالية المدقق الداخلي" في المتغير التابع "التحفظ المحاسبي"، وكانت نتائج الاختبار كما هو مبين في الجدول رقم (12).

جدول (12) الدالات الإحصائية لاختبار العلاقة بين المتغير المستقل (استقلالية

المدقق الداخلي) والتابع (التحفظ المحاسبي)

Sig.	F	Adjusted R Square	R Square	R	Model
.000 ^b	29.644	0.355	0.368	.606 ^a	1
a. Dependent Variable: التحفظ المحاسبي					
b. Predictors: (Constant), استقلالية المدقق الداخلي					

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط R تساوي 60.6%، وأن معامل التفسير 36.8%، أي أن المتغير المستقل (التفسيري-استقلالية المدقق الداخلي) استطاع أن يفسر 36.8% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (التحفظ المحاسبي)، ويظهر الجدول أيضاً تحليل التباين والذي يمكن من خلاله معرفة القوة التفسيرية للنموذج ككل

عن طريق إحصائية فيشر ($F=29.644$) ومعنوية الدلالة الحسابية ($Sig = 0.000$) وهي أصغر من الدلالة القياسية $Sig=0.05$ مما يؤكد وجود قوة تفسيرية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية أي النموذج ككل دال إحصائياً، ويبين الجدول رقم (13) الدالات الإحصائية لمعادلة التأثير المستقل (استقلالية المدقق الداخلي) في المتغير التابع (التحفظ المحاسبي)

جدول (13) الدالات الإحصائية لمعادلة التأثير المستقل (استقلالية المدقق

الداخلي) والتابع (التحفظ المحاسبي)

Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model
		Beta	Std. Error	B	
0.011	2.635		0.493	1.298	(Constant)
0.000	5.445	0.606	0.128	0.698	استقلالية المدقق الداخلي

a. Dependent Variable: التحفظ المحاسبي

ومن خلال الجدول نجد أن بعد المتغير المستقل (استقلالية المدقق الداخلي) له دلالة معنوية في هذا النموذج حسب نموذج t حيث دالة المعنوية $sig < 0.05$ حيث قيمتها $sig=0.000$.

وتكون معادلة الانحدار المقدره هي:

$$(استقلالية المدقق الداخلي) = 1.29 + (0.69) \text{ التحفظ المحاسبي}$$

تدل المعادلة السابقة أن كل زيادة في متغير (استقلالية المدقق الداخلي) بمقدار وحدة واحدة يقابله تزايد بمقدار 0.69، وبالتالي تكون نتيجة اختبار الفرضية هي رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة أي يوجد أثر لاستقلالية المدقق الداخلي في مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية.

4 النتائج والتوصيات:

1- يتمتع المدققون الداخليون في شركات القطاع المالي في سورية بدرجة مقبولة من الاستقلالية

2- مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية لشركات القطاع المالي السورية هو مستوى جيد.

3- يوجد أثر إيجابي لاستقلالية المدقق الداخلي في مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية.

وبناءً على النتائج السابقة توصي الباحثة بالآتي:

1. إلزام الشركات والبنوك المساهمة السورية بضرورة الإفصاح عن سياسات التحفظ المتبعة بتقاريرها المالية ومبررات استخدامها دعماً لمعايير المحاسبة الدولية.

2. اتخاذ الإدارات العليا في الشركات والبنوك المساهمة السورية الإجراءات اللازمة لحث المدققين الداخليين على الالتزام بالاستقلالية من خلال تجنب كل ما من شأنه أن يهددها ويضعفها.

قائمة المراجع والمصادر:

المراجع باللغة العربية:

- 1) بلان، وفاء، 2015- دور تبعية المدقق الداخلي التنظيمية في تحقيق استقلاليته المهنية -دراسة مسحية في القطاع العام، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 37، العدد2، 463-449
- 2) التير، أحمد، السريتي، المهدي، 2017- العلاقة بين الكفاءة المهنية واستقلالية المراجع الداخلي في البيئة الليبية، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد6، العدد1، 82-72
- 3) حمدان، علام، 2012- العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية: دليل من الأردن، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد8، العدد1، 41-22
- 4) شقور، عمر، 2016- دور التحفظ المحاسبي في التقارير المالية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الاستخراجية الأردنية، مجلة الإدارة والأعمال، الإصدار 4 ، العدد 3 ، 129-111
- 5) الطائي، بشرى، الكعبي، جعفر، 2016- أثر استقلالية المدقق على ممارسة التحفظ المحاسبي - بحث تطبيقي في شركات القطاع المالي المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 22، العدد89، 492-467
- 6) الفضل، مؤيد، 2019- العلاقة بين التحفظ المحاسبي وكفاءة القرارات الاستثمارية في ضوء الملكية الإدارية، دراسة ميدانية في البيئة الأردنية، مجلة جامعة العين للأعمال والقانون، المجلد3، العدد1، 55-30

- (7) قزال، إسماعيل، زرقون، عمر الفاروق، زرقون، محمود، 2019- قياس مستوى ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة الجزائرية، **Global Journal of Economics and Business**، العدد6، رقم3، 514-534
- (8) محمد، امال، 2019- العوامل المؤثرة على فاعلية وظيفة المراجعة الداخلية في الوحدات الحوكمية المصرية، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، 319-370
- (9) مراد، درويش، دحدوح، حسين، 2014- مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية في سورية-دراسة ميدانية، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 36، العدد5، 369-393

المراجع باللغة الإنكليزية: References

- 1) Abdul-Malik, A., 2017- Investigating The Relationship Between Corporate Governance Principles And Accounting Conservatism For Companies Listed On Saudi Stock Exchange, **European Journal Of Accounting Auditing And Finance Research**, Vol.5, No.9, 10-30
- 2) Al-Akra, M., Abdel-Qader, W., Billah, M., 2016- Internal Auditing In The Middle East And North Africa: A Literature Review, **Journal Of International Accounting, Auditing And Taxation**, 1-32
- 3) Alkurdi, A., Al-Nimer, M., Dabaghia, M., 2017- Accounting Conservatism And Ownership Structure Effect: Evidence From Industrial And Financial Jordanian Listed Companies, **International Journal Of Economics And Financial Issues**, Vol7(2), 608-619
- 4) Ball, R., Kothari, S.P., Nikolaev, V., 2013- On Estimating Conditional Conservatism, **The Accounting Review**, Vol.88, No.3, 755-787
- 5) Chartered Institute Of Internal Auditors, 2019- **Attribute Standards**, Ireland and UK.

- 6) Chung, H., Wyan, J., 2008- Managerial Legal Liability Coverage And Earnings Conservatism, **Journal Of Accounting And Economics**, Vol.46, No.1, 135-153
- 7) D' Augusta, C., 2018- Does Accounting Conservatism Make Good News Forecasts More Credible And Bad News Forecasts Less Alarming, **Journal Of Accounting, Auditing & Finance**, 1-37
- 8) Gift O, E., 2018- Internal Audit And Corporate Governance Effectiveness In Universities In Rivers State, **European Journal Of Accounting, Auditing And Finance Research**, Vol.6, No.4, 35-58
- 9) Hamad, A., Al-Mawali, M., Al-Mawali, H., 2019- Does Accounting Conservatism Mitigate The Operating Cash Flows Downside Risk?, **The Journal Of Social Sciences Research**, Vol.5, No.2, 472-483
- 10) International Auditing And Assurance Standards Board, 2010- **Handbook Of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, And Related Services Pronouncements**, International Federation Of Accounting, New York City, United States.
- 11) Jarva, H., 2010- **Essays On Accounting Conservatism And Goodwill Writeoffs**, Doctor Thesis, Faculty Of Economics And Business Administration, University Of Oulu, Finland
- 12) Javadian Kootanaee, A., Seyyedi, J., Nedaei, M., Javadian Kootanaee, M., 2013- Accounting Conservatism And Corporate Governance's Mechanisms: Evidence From Tehran Stock Exchange, **International Journal Of Economics, Business And Finance**, Vol.1, No.10, 301-319.
- 13) Meng, W., 2012- **The Impact Of Earnings Management On Accounting Conservatism**, Master's Thesis, Oulu Business School,
- 14) Sultana, N., 2015- Audit Committee Characteristics And Accounting Conservatism, **International Journal Of Auditing**, Vol.19, 88-102

- 15)Tripathi, A., 2019- Role Of Internal Audit In Corporate Governance, **International Journal Of Scientific Development And Research**, Vol.4, No.6, 259-261
- 16)Vadasi, C., Bekiaris, M., Andrikopoulos, A., 2019- Corporate Governance And Internal Audit: An Institutional Theory Perspective, **Corporate Governance**, Vol.20, No.1, 175-190
- 17)Yunos, R., Ahmad, S., Sulaiman, N., 2014- The Influence Of Internal Governance Mechanisms On Accounting Conservatism, **Procedia- Social And Behavioral Sciences**, Vol.164, 501-507
- 18)Yusof, N., Haron, H., Ismail, I., Chye, O., 2019- **Independence OF Internal Audit Unit Influence The Internal Audit Capability Of Malaysian Public Sector Organizations**, FGIC 2nd Conference On Governance And Integrity 2019, Kne Social Sciences, 1230–1253.

